A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/46/382
30 September 1991
ARABIC
ORIGINAL: CHINESE/ENGLISH/
FRENCH/SPANISH

الدورة السادسة والاربعون
البند ٦١ (أ) من جدول الاعمال

استعراض وتنفيذ وثيقة إختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة : نزع السلاح الإقليمي

تقرير الامين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٣	٣
ثانيا - أنشطة الامانة العامة	٣	٣
ثالثا - أنشطة معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح	٤ - ٣١	٧
رابعا - الردود الواردة من الحكومات		١٣
بلجيكا		١٣
بلغاريا		١٥
بيرو		١٧
تايلند		٣٠
تشيكوسلوفاكيا		٣١
الصين		٣٤
فنلندا		٣٥
نيوزيلندا		٣٥

أولا - مقدمة

١ - في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ اتخذت الجمعية العامة القرار ١١٧/٤٤ باء بشأن نزع السلاح الإقليمي ، وفيما يلي نص الفقرات من ٥ إلى ٩ من منطوقه :

"إن الجمعية العامة ،

" ...

"٥ - تشجع جميع الدول على القيام قدر الإمكان بالنظر في وضع وتطوير حلول إقليمية في ميداني الحد من الاسلحة ونزع السلاح ؛

"٦ - تدعو جميع الدول والمؤسسات الإقليمية المشتركة في الجهود الرامية إلى نزع السلاح الإقليمي إلى إبلاغ الامين العام بهذه الجهود ؛

"٧ - تطلب إلى الامم المتحدة أن تقدم إلى الدول والمؤسسات الإقليمية ما قد تطلبه من مساعدة لاتخاذ تدابير في إطار الجهود الرامية إلى نزع السلاح الإقليمي ؛

"٨ - تطلب إلى الامين العام إحاطة الجمعية العامة علما بصورة منتظمة بتنفيذ القرارات المتصلة بنزع السلاح الإقليمي ، وكذلك بالانشطة التي تضطلع بها الامانة العامة ، وخاصة إدارة شؤون نزع السلاح ، ومعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، في ميدان نزع السلاح الإقليمي ؛

"٩ - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها السادسة والاربعين البند المعنون "نزع السلاح الإقليمي : تقرير الامين العام" .

٢ - وعملا بالفقرة ٨ من القرار ، يرد بيان أنشطة إدارة شؤون نزع السلاح ومعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح في الفرعين 'ثانيا' و 'ثالثا' من هذا التقرير . وفيما يتعلق بالفقرة ٧ من القرار ، لم يتلق الامين العام إلى الآن أي طلب من دول او مؤسسات إقليمية للمساعدة فيما يتعلق بجهود نزع السلاح الإقليمي . أما بصدد الفقرة ٦ من القرار ، فقد تلقى الامين العام حتى هذا التاريخ ردودا من بلجيكا ، وبلغاريا ، وبيرو ، وتايلند ، وتشيكوسلوفاكيا ، والصين ، وفنلندا ، ونيوزيلندا . وقد استنسخت

تلك الردود في الفرع 'رابعا' من هذا التقرير . وفيما يتعلق بالمؤسسات الإقليمية المرتبطة بالجهود الإقليمية لنزع السلاح ، أبلغت الأمانة العامة هذه المؤسسات بدعوة الجمعية العامة كما وردت في الفقرة ٦ من القرار . ولم يتلق الأمين العام إلى الآن أي رد من أي من هذه المؤسسات .

ثانيا - أنشطة الأمانة العامة

٣ - في الفترة التي يشملها هذا التقرير اضطلعت الأمانة العامة بالأنشطة التالية ذات الصلة بقرار الجمعية العامة ١١٧/٤٤ باء بشأن نزع السلاح الإقليمي :

(أ) نظمت إدارة شؤون نزع السلاح ، في إطار البرنامج التدريبي لمركزها الإقليمي للسلم ونزع السلاح في افريقيا ، حلقة عمل لكبار المسؤولين العسكريين والمدنيين الافريقيين بشأن موضوع حل النزاعات ومنع وإدارة الأزمات وبناء الثقة فيما بين الدول الافريقية . وعقدت حلقة العمل ، التي تم تنظيمها بالتعاون مع حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة ومركزها للعلاقات الخارجية ، في أروشا (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، في الفترة من ٥ إلى ١٦ آذار/مارس ١٩٩٠ . وحضر حلقة العمل مسؤولون عسكريون ومدنيون كبار من ٢٩ دولة افريقية ، وفدوا بصورة عامة من مناطق نزاع أو توتر في المنطقة . وألقى كلمات في الحلقة مسؤولون كبار من الحكومة المضيفة والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، فضلا عن خبراء من داخل المنطقة وخارجها ، وكان هدفهم الاساسي هو تشجيع تسوية المنازعات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة في العلاقات المتبادلة بين الدول في افريقيا ؛

(ب) نظمت إدارة شؤون نزع السلاح أيضا حلقة عمل بشأن حل النزاعات ومنع وإدارة الأزمات وبناء الثقة لكبار المسؤولين العسكريين والمدنيين من الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا . وعقدت حلقة العمل في ياوندي ، في الفترة من ١٧ إلى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩١ وألقى كلمات فيها مسؤولون كبار من الحكومة المضيفة والأمم المتحدة والاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا ، فضلا عن خبراء آخرين من داخل المنطقة وخارجها . واعتمد المشتركون وثيقة ختامية أوصوا فيها ، في جملة أمور ، بإبرام عهد بعدم الاعتداء وإنشاء لجنة استشارية دائمة معنية بمسائل الأمن تحت رعاية الأمم المتحدة في منطقة وسط افريقيا دون الإقليمية . (انظر A/46/307) ؛

(ج) واصل مركز الامم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الموجود في ليما ، في حدود الاموال المتوافرة ، برنامج أنشطة تضمن نشر كتاب عن الامن المشترك ، ونشر رسالة المركز الاخبارية الفصلية Bulletin ، ونشر معلومات ، والاشتراك في مؤتمرات وحلقات دراسية معنية بالقضايا ذات الصلة بالسلم والامن ونزع السلاح والتنمية ؛

(د) في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ عقدت تحت رعاية المركز الإقليمي ندوة عن الامن الإقليمي في أمريكا اللاتينية للملحقين العسكريين بالمنطقة المعتمدين في ليما ، والضباط العسكريين البيروويين ومسؤولين في وزارة خارجية بيرو . وترأس الندوة الجنرال فرانسسكو مورالس برموديز ، الرئيس السابق لبيرو . وفي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ نظم المركز بالتعاون مع المجلس الارجنتيني للعلاقات الخارجية ومركز الامم المتحدة للإعلام في بوينس آيرس ، حلقة دراسية عن مسائل نزع السلاح والحد من الاسلحة ، حضرها مسؤولون حكوميون ودبلوماسيون وممثلون عن مؤسسات تعليمية وممثلون عن منظمات غير حكومية ، وممثلون عن القوات المسلحة وممثلون عن طلبة الجامعات .

(هـ) في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، نظم المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ أول اجتماع إقليمي له بشأن تدابير بناء الثقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في كاتماندو . وانصب اهتمام الاجتماع على منطقتين دون إقليميتين هما منطقة جنوب آسيا ومنطقة شمال شرق آسيا . وعقد اجتماع إقليمي شان بشأن الموضوع ذاته في كاتماندو ، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، انصب اهتمامه على منطقتي جنوب شرقي آسيا وشمال شرقي آسيا دون الإقليميتين . وحضر الاجتماعين الإقليميين ممثلون عن الحكومات ، ومؤسسات البحوث ، ومنظمات غير حكومية . وافتتح الاجتماعين كليهما وكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح . وأجريت مناقشات شاملة ومتعمقة وصريحة في الجلسات العامة وفي أفرقة العمل ، على حد سواء ، ودرس المشتركون دور تدابير بناء الثقة وجدواها في آسيا والمحيط الهادئ ، لا سيما في المنطقتين دون الإقليميتين المعنيتين ، وقُدم أيضا العديد من الآراء الايجابية .

(و) عقدت حلقة عمل إقليمية لآسيا والمحيط الهادئ في ميدان نزع السلاح في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ إلى ١ شباط/فبراير ١٩٩١ ، في باندونغ ، اندونيسيا .

وقامت بتنظيم الحلقة إدارة شؤون نزع السلاح بحكومة اندونسيا وافتتحها السيد علي الاتاس ، وزير خارجية اندونيسيا ، والسيد ياسوشي اكاشي ، وكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح بالامم المتحدة ، والفريق يوغي اس. ممت ، محافظ مقاطعة غرب جاوة ، بجمهورية اندونيسيا . ونظرت حلقة العمل في مفاهيم السلم والامن فيما يتصل بآسيا والمحيط الهادئ ، وقيّمت الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق حظر شامل على الاسلحة الكيميائية وتعزيز عدم انتشار نظم الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ، واستعرضت الجهود الإقليمية في ميدان نزع السلاح بصفة عامة وبحثت ، بمزيد من التحديد ، هذه الجهود والمقترحات من زاوية وجهات نظر جنوب آسيا ، وجنوب شرقي آسيا ، والمحيط الهادئ ؛ وناقشت ، من خلال دراسات شتى لحالات افرادية ، حل النزاعات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . وقد اشترك في حلقة العمل ممثلون عن ٢١ بلدا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

(ز) عقدت حلقة دراسية معنية بتدابير بناء الثقة والامن في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩١ في فيينا .

وقامت بتنظيم الحلقة إدارة شؤون نزع السلاح بالتعاون مع حكومة النمسا .

وقد استعرضت الحلقة تطور تدابير بناء الثقة والامن في أوروبا ، وقيّمت دورها في المستقبل في فترة ما بعد الحرب الباردة ، وبحثت إمكانية تطبيق التجربة الاوروبية في مناطق أخرى من العالم . وحضر الحلقة التي استمرت لمدة ثلاثة أيام زهاء ٦٠ من الخبراء رفيعي المستوى من جميع مناطق العالم ، حيث اشتركوا في مناقشات متعمقة الجوانب أكثر تحديدا من تدابير بناء الثقة والامن وذلك من خلال ثلاثة أفرقة عمل . وتضمنت تلك تدابير ترمي إلى زيادة وضوح الشؤون العسكرية ، وتدابير ترمي إلى التركيز على تنفيذ التزامات وتدابير التعاون التي تم الاتفاق بشأنها . وناقشت ثلاثة أفرقة عمل أخرى تدابير بناء الثقة والامن فيما يتعلق بثلاث مناطق هي : افريقيا ؛ وآسيا والمحيط الهادئ ؛ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي .

(ح) عقد اجتماع للخبراء معني باعتبار افريقيا منطقة لا نووية في الفترة من ٦ إلى ١٠ أيار/مايو ١٩٩١ في أديس أبابا ، اثيوبيا .

وقد عقد الاجتماع عملا بالفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٤٥ المؤرخ ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن تنفيذ إعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية ، بغية النظر في الطرائق والعناصر اللازمة لإعداد وتنفيذ اتفاقية أو معاهدة بشأن اعتبار

افريقيا منطقة لا نووية . وقام بافتتاح الاجتماع السيد بيلما تادس ، الامين العام المساعد للشؤون السياسية في منظمة الوحدة الافريقية في ذلك الوقت .

واشترك في الاجتماع تسعة خبراء ، عينتهم الامانة العامة للامم المتحدة بالاشتراك مع الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية . وحضر الاجتماع أيضا مراقبون عن ١١ بلدا افريقيا . وبحث الخبراء ، في جملة أمور ، منشأ الاقتراح الرامي إلى إقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في افريقيا ، وبحثوا سبل إعداد وتنفيذ معاهدة بشأن اعتبار افريقيا منطقة لا نووية ، واستعرضوا العناصر الممكنة لمعاهدة من هذا القبيل ، ودرسوا اعتبار افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية وقيّموا مدى امكانية استخدام أحكام معاهدتي تلاتيلولكو راروتونغا بوصفها نماذج لمعاهدة بشأن إعلان افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية .

(ط) عقدت إدارة شؤون نزع السلاح حلقة عمل إقليمية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ميدان نزع السلاح في الفترة من ١ إلى ٥ تموز/يوليه ١٩٩١ في مكسيكو .

وقد نظمت حلقة العمل ، وهي الثالثة في سلسلة حلقات العمل الإقليمية في ميدان نزع السلاح ، بدعم مالي من حكومة النرويج . وألقى السيد سرغيو غونزالس غالفز ، وزير خارجية المكسيك بالنيابة كلمة ترحيب بمناسبة افتتاح حلقة العمل كما بعث وكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح بكلمة بمناسبة افتتاح الحلقة ، (قرأها رئيس فرع الرصد والتحليل والدراسات في إدارة شؤون نزع السلاح) . وحضر حلقة العمل زهاء ٣٠ من الدبلوماسيين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من المهتمين بمسائل الامن ونزع السلاح في بلدانهم . وقيّمت حلقة العمل من خلال سلسلة من الاجتماعات الاعلامية ، والمحاضرات ، والمناقشات والدراسات لحالات افرادية ، الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق حظر شامل على الاسلحة الكيميائية ؛ وناقشت الدراسات الحالية المعنية بالمفاوضات بشأن صياغة اتفاقية للاسلحة الكيميائية ؛ واستعرضت الجهود الاقليمية في ميدان نزع السلاح بصفة عامة واحتمالات الحد من الاسلحة التقليدية في أمريكا اللاتينية بصفة خاصة ؛ وبحثت الجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز عدم انتشار الاسلحة النووية .

(ي) يرد سرد أكثر تفصيلا لانشطة المراكز الإقليمية في تقرير الامين العام (A/46/365) .

ثالثا - أنشطة معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح

٤ - أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير (١٩٩٠-١٩٩١) ، شملت أنشطة معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح المتصلة بالفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ١١٧/٤٤ باء بشأن نزع السلاح الاقليمي ما يلي :

ألف - مشاريع بحوث ومنشورات بشأن مسائل نزع السلاح الاقليمي

١ - أمن بلدان العالم الثالث

٥ - كان مجلس أمناء معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح قد أعرب ، في عام ١٩٨٧ ، عن تأييده الواسع لإجراء مشروع بحثي بشأن أمن بلدان العالم الثالث . وقد وضع المعهد وفقا لذلك اقتراحا بمشروع يتوخى اجراء تحليل شامل لأمن بلدان العالم الثالث .

٦ - ودُعي فريق من العلماء الذين يمثلون التنوع السياسي والجغرافي في العالم الثالث تمثيلا وافيا كي يتناولوا هذا الموضوع من منظور إقليمي وفي كليته على حد سواء ، ويدرسوا الاخطار المحددة المحدقة بأمن بلدان العالم الثالث ، ويتعرفوا على عناصر تصورات العالم الثالث للأمن .

٧ - وقد عقد الاجتماع الختامي للفريق في نيودلهي في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، بالتعاون مع معهد الدراسات والبحوث التحليلية في مجال الدفاع في الهند . ويجري وضع تقرير البحث في صورته النهائية من أجل نشره .

٢ - النهج الاقليمية لنزع السلاح والأمن والاستقرار

٨ - لقد تركز الاهتمام ، عقب التقارب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وتخفيف حدة التوتر الدولي ، على نزع السلاح وتحقيق الأمن على الصعيد الاقليمي . ومشروع البحث الذي بدأ عام ١٩٩١ يهدف إلى المساعدة في إيضاح العلاقة بين النهج الاقليمية والعالمية ، ودرس المبادرات ذات الاهمية المباشرة بالنسبة لجميع الدول في مناطق معينة ؛ ووضع المناقشات في سياقيها التاريخي والجغرافي - السياسي ؛ وتحديد مفهوم اقليمي لنزع السلاح والحد من الاسلحة يؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار لجميع

الدول على أساس عادل مع مراعاة الخصائص المعينة لكل منطقة . وسيكمل هذا المشروع أعمال المعهد بشأن سلسلتي أمن بلدان العالم الثالث والمفاهيم الوطنية للأمن .

٣ - نزع السلاح والأمن في أوروبا

(أ) الأمن الأوروبي في التسعينات : مشاكل جنوب شرق أوروبا

٩ - أدت التغييرات التي حدثت في العلاقات بين الشرق والغرب والتطورات السياسية في أوروبا الشرقية إلى إحداث تغيير جذري في بارامترات المناقشات المتعلقة بالأمن الأوروبي . وفضلا عن النهج الأوروبي الشامل للأمن ، تدخل في الحساب أيضا النُهج دون الاقليمية . ومن المستصوب دراسة مسائل محددة في جنوب شرق أوروبا في السياق الحالي للأمن الأوروبي . وسينفذ هذا المشروع البحثي في عام ١٩٩١ في المنطقة مع الاختصاصيين الأكاديميين ومقرري السياسات في بلدان جنوب شرق أوروبا وكذلك باشتراك عدد مختار من الممثلين من خارج المنطقة . ومن المقرر أن يُنشر ناتج المشروع في أوائل عام ١٩٩٢ .

(ب) المنشورات

١٠ - Problems and Perspctives of Conventional Disarmament in Europe, Proceedings of the Geneva Conference, 23-25 January 1989, published for UNIDIR by Taylor and Francis (New York, London) 1989, 140p. ويوجد أيضا بالفرنسية : Désarmement classique en Europe. Problémes et perspectives, publié pour l'UNIDIR et l'IFRI par Masson (Paris), 1990, 226p. October 1990. 178p. pubication des Nations Unies, numero de vente GV.F.91.0.2. UNIDIR Travaux de Recherche No.8 .

٤ - مشاريع أخرى ذات صلة

(أ) ندوة عن الاستراتيجيات الدفاعية والمواقف الدفاعية ونزع السلاح

١١ - أخذت مفاهيم الدفاع غير الاستفزازي ، والاستراتيجيات الدفاعية ، والمواقف الدفاعية ، تصبح بصورة متزايدة موضوعا للنشاط البحثي وتحظى باعتراف سياسي واسع النطاق .

١٢ - وقد عقد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، بالاشتراك مع الرابطة الأمريكية للأمم المتحدة ومعهد ماكس بلانك بجمهورية ألمانيا الاتحادية ، ندوة في نيويورك عن هذا الموضوع في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وقد وجهت

الدعوة للاشتراك في هذه الندوة إلى ما يقرب من ٣٠ مشتركا ، من بينهم اخصائيون أكاديميون ، ودبلوماسيون ، وخبراء عسكريون ، ومشتركون آخرون يمثلون بلدانا مختلفة . ودرست هذه المفاهيم من وجهات نظر مختلفة بغية التحقيق في صلاحيتها كتدابير لنزع السلاح تحقق الامن بمستويات منخفضة من الاسلحة ، وإمكانية تطبيقها في مناطق خارج أوروبا ، وأثرها في المفاهيم والنُهج الاستراتيجية .

١٣ - وقد نشرت الورقات المقدمة في الندوة مع موجز للمناقشة بوصفها تقريرا بحثيا : Non-Offensive Defense: A Global Perspctive, published for UNIDIR by Taylor & Francis (New York, London), 1990, 194p .

(ب) الامم المتحدة في مجال نزع السلاح والامن

١٤ - نظم المعهد مؤتمرا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ عنوانه "الامم المتحدة في مجال نزع السلاح والامن : التطور والتوقعات" . ودرس المؤتمر الدور الذي تؤديه الدبلوماسية المتعددة الاطراف ضمن اطار الامم المتحدة في تعزيز الاستقرار والامن على الصعيدين العالمي والاقليمي ، وتخفيف حدة التوترات ، وحل المنازعات ، والإسهام في نزع السلاح وتحديد الاسلحة في سياق النُهج الجديدة في العلاقات الدولية والمبادئ الاستراتيجية الناشئة . وكان من ضمن المشتركين في المؤتمر بعض من كبار ومقرري السياسات والدبلوماسيين والعلماء .

١٥ - وستنشر أعمال المؤتمر في النصف الثاني من عام ١٩٩١ بوصفها تقريرا بحثيا .

(ج) التحقق في مجال نزع السلاح

١٦ - يشمل هذا البرنامج نشاطين لهما أهمية بالنسبة لنزع السلاح الاقليمي :

'١' مشروع بحثي بشأن جوانب التحقق التقنية والقانونية والاستراتيجية في ميدان تحديد وتخفيض الاسلحة التقليدية ، لاسيما في ضوء المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا . وسيجري الاضطلاع بهذا المشروع بمساعدة من خبراء مؤهلين . وسوف يستكمل المشروع في عام ١٩٩٢ .

'٢' مشروع بحثي لدراسة مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنظمات الدولية القائمة والمقترحة المعنية بالتحقق في ميدان نزع السلاح سواء منها الثنائية أو الاقليمية أو العالمية ، وسواء كانت ذات اختصاص واحد

أو متعددة الاختصاصات أو شاملة الاختصاصات . وسيدرس هذا التقرير أيضا المقترحات الواردة في المنشورات الاكاديمية بشأن هذا الموضوع . وسوف يستكمل المشروع في عام ١٩٩٢ .

(د) المفاهيم الوطنية للامن لدى الدول

١٧ - اضطلع المعهد طيلة عدة سنوات بمشروع يجري في اطاره وضع تقارير عن مفاهيم الامن الوطنية . وهدف هذه التقارير هو عرض المفاهيم التي تسترشد بها السياسات أو المبادرات الخارجية والامنية للدول ، بما في ذلك النُهج التي تتبعها إزاء نزع السلاح . ويمكن لهذه السلسلة إذا نُفذت بصورة منهجية أن تسهل إلى حد كبير فهم السياسات الوطنية وقد تتيح وضع كل سلوك معين في سياق أعم بما في ذلك سياقه الاقليمي ، ويمكن أن تساعد أيضا في تفسير بعض الصعوبات التي تجابه مفاوضات نزع السلاح الجارية .

١٨ - ويجري الآن إعداد تقارير بحثية عن عدد من البلدان الاخرى بالتعاون مع كُتّاب مؤهلين اشتركوا في حلقة عمل نظمها المعهد في عام ١٩٨٩ لمناقشة منهجية البحث والنُهج المختلفة التي يمكن اتباعها في أداء مهامهم .

باء - المؤتمرات الاقليمية لمعاهد البحوث

١ - مؤتمر معاهد البحوث الافريقية

١٩ - نظم معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، بالتعاون مع المعهد الوطني الجزائري للدراسات الاستراتيجية العالمية ، مؤتمرا لمعاهد البحوث الافريقية التي تتناول مسائل نزع السلاح والامن الدولي ، انعقد في ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٠ في مدينة الجزائر . وكان مؤتمر الجزائر المؤتمر الاول في سلسلة مخطط لها من مؤتمرات إقليمية لمعاهد البحوث تعقد تحت رعاية معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، بغرض جمع أهل البحوث في المنطقة معا وتعزيز التعاون فيما بين المعاهد .

٢٠ - وقد حضر المؤتمر أكثر من ٣٠ خبيرا وعالما افريقيا وعدد محدود من الخبراء من مناطق أخرى من العالم . وكان مركز الامم المتحدة الاقليمي للسلم ونزع السلاح في افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية ممثلين في المؤتمر .

٢١ - وعقدت أربع جلسات ، نوقشت خلالها المواضيع التالية :

(أ) مفاهيم الأمن في افريقيا ، مع تقريرين من إعداد افولابي موسى أوكانلا (بنن) ومحمد طيبي (الجزائر) ؛

(ب) المواقف الافريقية بشأن نزع السلاح : المسائل العالمية ، مع تقريرين من إعداد علي هلال دسوقي (مصر) والكولونيل غوستاف زولا (منظمة الوحدة الافريقية) ؛

(ج) المواقف الافريقية بشأن نزع السلاح : المسائل الاقليمية ودون الاقليمية ، مع تقريرين من إعداد حبيب فضيلة (تونس) ، وغابرييل أولوسانيا (نيجيريا) ؛

(د) وجرت مناقشة مائدة مستديرة بشأن التعاون فيما بين معاهد البحوث في افريقيا ، مع ورقات أعدها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ؛

٢٢ - وعقد مؤتمران صحفيان لدى افتتاح المؤتمر ولدى اختتامه . وقام معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بنشر الورقات المقدمة في المؤتمر .

٢٣ - Africa, Disarmament and Security/Afrique, Désarmement et Sécurité, Proceedings of the Conference of African Research Institutes, 24-25 March 1990/Actes de la Conférence des Instituts de recherche africains, 24-25 Mars 1990, Geneva, UNIDIR, منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع GV.E/F.91.0.1 .

٢ - مؤتمر معاهد امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٤ - يعتزم المعهد تنظيم مؤتمر لمعاهد بحوث نزع السلاح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن موضوع "مفاهيم الأمن ونزع السلاح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحالة البحوث" في نهاية عام ١٩٩١ ، وذلك تعزيزا من المعهد لهدفه المتمثل في تشجيع التعاون فيما بين معاهد البحوث .

٢٥ - وسوف يشترك في هذا المؤتمر باحثون وخبراء وأكاديميون من مختلف بلدان المنطقة ، ومن مركز الأمم المتحدة الاقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، كما سيشترك فيه عدد محدود من الاختصاصيين من خارج المنطقة . وسوف تنشر أعمال هذا المؤتمر .

٣ - مؤتمر معاهد البحوث في آسيا والمحيط الهادئ

٣٦ - يُتوقع تنظيم مؤتمر مماثل للمؤتمر المذكور أعلاه في عام ١٩٩٢ لمعاهد البحوث في آسيا والمحيط الهادئ .

جيم - الرسالة الإخبارية لمعهد الامم المتحدة
لبحوث نزع السلاح

٣٧ - تهدف "الرسالة الإخبارية لمعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح" ، التي تصدر فصليا ، إلى تشجيع وتعزيز التعاون الدولي في بحوث نزع السلاح وبحوث الامن الدولي ذات الصلة . وتركز الرسالة في جملة أمور على البحوث المضطلع بها بشأن مسائل نزع السلاح والامن الدولي في منطقة واحدة بعينها .

٣٨ - وخلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير تم نشر ٤ أعداد إقليمية : البحوث في أوروبا الشرقية (كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩) ؛ والبحوث في امريكا الشمالية (حزيران/يونيه ١٩٩٠) ؛ والبحوث في اوروبا الشمالية والغربية (كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ وآذار/مارس ١٩٩١) .

٣٩ - واعتبارا من آذار/مارس ١٩٩١ أوقف إصدار الاعداد الاقليمية من الرسالة الإخبارية ، إذ أن النشرة المعنونة "مجموعة بحوث نزع السلاح (Repertory of Disarmament Research)" أعفت من الحاجة إلى نشر أعداد إقليمية من الرسالة الاخبارية .

٣٠ - كما أن قاعدة بيانات معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، التي يُعتمد عليها في نشر "مجموعة بحوث نزع السلاح" تتيح الاستقصاء عن معاهد البحوث والمنشورات على الصعيد الاقليمي .

٣١ - UNIDIR Reprtory of Disarmament Research: 1990, by Chantal de Jonge Oudrant and Pericles Gasparini Alves (eds.) 1990, 402p. منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع 8V.E.90.0.10 وسوف يستكمل في عام ١٩٩٢ .

رابعا - الردود الواردة من الحكومات

بلجيكا

[الاصل : بالفرنسية]
[١١ آذار/مارس ١٩٩١]

١ - اعتماد وثيقة فيينا لعام ١٩٩٠ بشأن المفاوضات المتعلقة بتدابير بناء الثقة ، وتتضمن هذه الوثيقة سلسلة من التدابير الجديدة لبناء الثقة والامن تكمل تلك التدابير المعتمدة في وثيقة مؤتمر ستكهولم .

اعترفت الدول المشتركة بأن المفاوضات تجري وفقا لولايات الاجتماعات المعقودة في باريس وفيينا في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بغية تطوير وتوسيع النتائج التي تم إحرازها أصلا .

٢ - المساهمة في بلورة المعاهدة الاولى بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا الموقعة في باريس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

إن تحقيق توازن أثبت وأقوى للقوات التقليدية على مستويات أقل في المنطقة الممتدة من المحيط الاطلسي إلى جبال الاورال يضمن تعزيز الاستقرار والامن في القارة الاوروبية عن طريق جعل شن هجمات فجائية أو الشروع في أعمال عدوانية واسعة النطاق أمرا مستحيلا .

٣ - تعتزم بلجيكا المشاركة بنشاط في المفاوضات التالية :

٣ - ١ المعاهدة الاولى ألف بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وتتناول مواضيع (تتعلق بأعداد الافراد والتقييدات والتفتيش الجوي) لم تتناولها المعاهدة الاولى بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ؛

٣ - ٢ تدابير بناء الثقة : متابعة المفاوضات بشأن تدابير بناء الثقة والامن ، وقد ووفق على بعض تلك التدابير في باريس ،

٣ - ٣ "الأجواء المفتوحة" القيام في فيينا ، بصورة موازية للمعاهدة الاولى ألف بشأن القوات التقليدية في أوروبا ، بمتابعة المفاوضات بشأن المراقبة الجوية المكملة للتفتيش الجوي المنصوص عليه في المعاهدة الاولى ألف بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا .

٤ - المشاركة في الهيئات الدائمة : معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا :

٤ - ١ فريق استشاري مشترك بشأن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا مكلف بمراقبة تطبيق المعاهدة ، أو اتخاذ قرارات بشأن الترتيبات اللازمة ، أو اقتراح إدخال تعديلات ؛

٤ - ٢ مركز منع النزاعات الذي أنشأته قمة باريس وتم افتتاحه في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ؛

٤ - ٣ المشاركة في أنشطة أخرى في مجال الامن العسكري ، لا سيما الحلقة الدراسية الثانية بشأن المذاهب العسكرية التي يُتوقع أن تعقد في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

٥ - اعتزام المشاركة في مؤتمر المتابعة لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا المقرر عقده اعتبارا من شهر آذار/مارس ١٩٩٣ في هلسنكي .

٦ - الامن والاستقرار في الشرقين الادنى والاوسط . تؤيد بلجيكا عقد مؤتمر أو مؤتمرات على غرار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بشأن الشرق الاوسط ومنطقة البحر الابيض المتوسط .

وأثناء الاجتماع الوزاري الثمانين للتعاون السياسي الاوروبي الذي عُقد في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩١ في لكسمبرغ ، تعهد الاتحاد والدول الاعضاء فيه ، ومنها بلجيكا ، بالمساهمة بنشاط ، بعد عودة الشرعية الدولية في الكويت ، في أمن وتنمية جميع الدول في المنطقة ، في الإطار الملائم الذي يأخذ في الاعتبار ضرورة اتباع نهج عالمي ومرن وتدريجي تجاه المشاكل المختلفة في المنطقة ، لا سيما القضية الفلسطينية .

بلغاريا

[الاصل : بالإنكليزية]
[١٩ حزيران/يونيه ١٩٩١]

١ - ترى حكومة بلغاريا أن القضايا المتعلقة بتحديد الاسلحة ونزع السلاح ، في المرحلة الراهنة من تطور العلاقات الدولية ، تمر بتطور كبير . فقد قلت بدرجة كبيرة احتمالات وقوع حرب ائتلافية في أوروبا ، وحل محل التنافس والمجابهة الحوار والتعاون ، والتفاهم المتبادل ، والمصالحة المعقولة . ومع ذلك ، ما زال قيام الدول بأنشطة لتعزيز نزع السلاح وزيادة الامن على نطاق عالمي وإقليمي يحتفظ بأهميته في الشؤون الدولية .

٢ - ويحدد الوضع الراهن للحالة الدولية تحديدا مسبقا الاهمية المعلقة على النهج الإقليمي لنزع السلاح . إذ يتزايد باستمرار عدد البلدان التي تعتبر الجهود الرامية إلى نزع السلاح الإقليمي مساهمة أساسية في عملية تحديد الاسلحة ونزع السلاح العامة . ويمكن لتدابير نزع السلاح الإقليمية أن تسهم مساهمة ملحوظة في تعزيز العلانية العسكرية ، والقابلية للتنبؤ ، والثقة . وبالإضافة إلى إزالة بعض أنواع الاسلحة على نطاق عالمي ، تكتسب الجهود التي تبذلها الدول في مناطق مختلفة لتحديد الاسلحة أهمية متزايدة . ومجرد أخذ الخصائص المحددة لكل منطقة في الاعتبار يضمن المصالح الامنية المشروعة للدول المشاركة في عملية نزع السلاح .

٣ - وتعتقد بلغاريا أنه ينبغي الاضطلاع بجهود نزع السلاح الاقليمي عملا بأهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، على أن تراعى مراعاة دقيقة المعايير المعترف بها بصفة عامة في القانون الدولي .

٤ - وقد اعتمدت بلغاريا عددا من تدابير نزع السلاح الاحادية الطرف وخفضت ميزانيتها العسكرية في سياق إعادة هيكلة قواتها المسلحة على أساس مبدأ الدفاع غير الهجومي . وهي ترى أن الانشطة من هذا النوع من شأنها أن تعزز أمن منطقة البلقان . ويمثل مبدأ الاكتفاء ، الذي يفترض توازن الامكانات العسكرية عند أدنى حد ممكن ، أساس السياسة الدفاعية لجمهورية بلغاريا .

٥ - وإذ تسترشد بلغاريا بأهداف مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا فإنها تؤيد على سبيل الاولوية إقامة توازن ثابت للقوات التقليدية عند أدنى المستويات وتصفية وسائل

الهجوم المفاجئ والعمليات الهجومية الواسعة النطاق . وترى بلغاريا أن معاهدة القوات التقليدية في أوروبا الموقعة في باريس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ تمثل نموذجا إيجابيا لنزع السلاح في قارة بعينها . وبإمكان البلدان المهتمة في مناطق أخرى من العالم أن تنظر في امكانية تطبيق نهج مماثل للحد من الاسلحة والقوات المسلحة في مناطق أخرى بشتى أنحاء العالم .

٦ - وهناك حاجة إلى مزيد من الخطوات دون الإقليمية فيما يتعلق بفض الاشتباك العسكري في البلقان لضمان الاستقرار :

- توازن القوات والاسلحة لاستبعاد إمكانية الاضطلاع بعملية هجومية واسعة النطاق من جانب بلد ضد بلد آخر ؛

- التخلي عن المواقف العسكرية التي ربما كانت ضرورية أثناء "الحرب الباردة" ولكنها لم تعد تعتبر أساسا ثابتا لعلاقات حسن الجوار ؛

- قيام جميع بلدان البلقان ببذل جهود نحو التوصل إلى اتفاق بشأن توازن إقليمي للقوات من شأنه الا يسمح لأية دولة في المنطقة أن تخشى تهديدا من جيرانها .

٧ - وتؤيد بلغاريا مواصلة مناقشة دور الاسلحة النووية في المناطق دون الإقليمية المختلفة في أوروبا ، وهي مستعدة للمشاركة في محادثات أخرى بشأن طرائق تحرير البلقان من الاسلحة النووية والكيميائية . وتعرب بلغاريا عن رأي مفاده أن تشجيع التعاون والثقة المتبادلة في البلقان وفي أوروبا ككل من شأنهما أن يسهما في اتخاذ تدابير فعالة لتحديد الاسلحة على الصعيد الإقليمي ونزع السلاح الإقليمي .

٨ - وترى بلغاريا أن دول البلقان ينبغي أن تلتزم طوعيا وبصورة جدية ببناء نظام أمني أوروبي شامل . وينبغي للاتفاقات المحددة التي تم التوصل إليها مع الدول المجاورة أن تزيد إلى أقصى حد من العوامل المواتية القائمة ، وهي : تقاليد حسن الجوار والقرب الجغرافي والمصلحة المشتركة في المحافظة على الاستقرار وفي الانضمام إلى البلدان المتقدمة النمو .

بيـــرو

[الاصل : بالاسبانيـــة]
[١ تموز/يوليه ١٩٩١]

١ - تعلّق حكومة بيرو أهمية خاصة في سياستها الخارجية في مجال نزع السلاح والامـــن على العمليات الاقليمية لنزع السلاح ، اقتناعا منها بأن هذا التقارب يمثل عنصـــرا أساسيا في تحقيق نزع السلاح العام الكامل ، لا سيما نظرا لوجود امكانيات ملموســـة لعقد اتفاقات محددة بشأن نزع السلاح ، تتيح تنفيذ خطط للامن المتكامل على المستويـــات الاقليمية في الاطار الاوسع للاهداف العالمية في ميدان نزع السلاح .

٢ - وتبعا لذلك فقد منحت بيرو منذ البداية تأييدها التام للقرار ١١٧/٤٤ بـــاء لانها ترى أنه يصلح أن يكون أساسا لمبادرات من أجل نزع السلاح الاقليمي لا سيما فـــي أمريكا الوسطى .

٣ - وفي هذا الصدد لا تزال حكومة بيرو على موقفها التقليدي ، وهي تشجع أن تـــدرج في المحافل الاقليمية أحكام متعلقة بمختلف جوانب هذا الموضوع مثل نقل الاسلحة ونـــزع السلاح التقليدي على الصعيد الاقليمي وتدابير بناء الثقة والامن والتنمية حتى تلقـــى هذه المسائل التأييد السياسي الكافي ، وتسهم في عقد مفاوضات محددة على الصعيديـــن الثنائي والمتعدد الاطراف من أجل نزع السلاح الاقليمي .

٤ - وفي هذا السياق تولت عدة اجتماعات اقليمية مسألة الاهتمام السياسي بمواضيـــع نزع السلاح وروح القرار المذكور ، وقد اشتركت بيرو في هذه الاجتماعات على نحـــو ايجابي وقدمت مساهمات مهمة ، من بينها يجدر بنا ذكر ما يلي :

- اتفاق اكابولكو من أجل السلم والتنمية والديمقراطية في ٢٩ تشريـــن الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الذي شجعت فيه بيرو ، بالاشتراك مع البلـــدان الاعضاء في الالية الدائمة للتشاور والتنسيق السياسي (مجموعة ريـــو) ، التقدم الثنائي الذي أحرزته الدولتان العظميان من أجل عقد اتفاقـــات في مجال ازالة الصواريخ النووية القصيرة المدى والمتوسطة المـــدى والمفاوضات المتعددة الاطراف في مؤتمر نزع السلاح ، حتى تتجسد أيضـــا في تخفيض الانفاق العسكري والتسلح الاقليمي . كما شجعت بيرو في تلـــك

المناسبة تنسيق أعمال محددة لصالح الأمن في المنطقة والسلم والديمقراطية والتنمية .

- الاجتماع الثاني للآلية الدائمة للتشاور والتنسيق السياسي (بيان أوروغواي) بتاريخ ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، وهو وثيقة طورت فيها مفاهيم الأمن الاقليمي المتكامل (عناصر سياسية واجتماعية اقتصادية وبيئية وعسكرية) .

- الاجتماع الرئاسي الثالث للآلية الدائمة للتشاور والتنسيق السياسي (بيان أوروغواي) في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ الذي ناشد جميع الدول اعتماد تدابير وضوابط فعالة لمكافحة الاتجار السري المتزايد بالأسلحة ، وطلب إلى المنظمات الدولية والاقليمية توجيه اهتمام خاص إلى هذه الظاهرة .

- اجتماع وزراء خارجية الآلية الدائمة للتشاور والتنسيق السياسي في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، الذي تضمن التفكير في نظام الأمن العالمي المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وصلته بالأمن في أمريكا اللاتينية ، الذي ينبغي أن تضاف اليه المشكلة الاجتماعية الاقتصادية التي هدت قواها الآن .

- بيان غلباغوس : الاتفاق الاندي للسلم والأمن والتعاون المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، الذي أكدت فيه بصفة خاصة الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، كما تمثل هذه الوثيقة التأييد السياسي للالتزامات الواردة في معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . كما تعهدت البلدان الاندية بتقديم مبادرات اقليمية ودون اقليمية لاعتماد تدابير لبناء الثقة في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية ، مع الاهتمام بصفة خاصة بمناطق الحدود . ولهذا أهمية خاصة في تشديد مراقبة نقل الأسلحة .

- بيان روما بشأن العلاقات بين مجموعة ريو والاتحاد الاوروبي المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الذي وافقت فيه الدول الاعضاء في مجموعة ريو وفي الاتحاد ، في جملة أمور ، على توطيد العلاقات فيما

بينها للحد من التسلح ومنع انتشار أسلحة التدمير الشامل ، وأكدت ضرورة عقد اتفاق عالمي بشأن الحظر التام للأسلحة الكيميائية .

- وثيقة الاجتماع المؤسسي الوزاري الأول بين مجموعة ريو والاتحاد الأوروبي ، لكسمبرغ ، في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، الذي منح فيه التأييد السياسي لتخفيض الأسلحة وعدم انتشار أسلحة وأدوات التدمير الشامل . كما أُيدت أعمال نزع السلاح لا سيما فيما يتعلق بالحظر التام للأسلحة الكيميائية بعد فترة أقصر ، ونوهت فيه الدول أن تمتنع عن تصدير الأسلحة إلى المناطق التي يمكن أن تزيد فيها هذه الأسلحة شدة المنازعات . وأخيرا ، أكد هذا اللقاء بين دول المنطقتين رغبة الحكومات في تخفيض ميزانياتها العسكرية بقدر الامكان .

٥ - وقد أتاحت إلى حد بعيد الأعمال المذكورة آنفا وكذلك التأييد السياسي الأمريكي اللاتيني لتشغيل آليات ترمي إلى ضمان السلم والاستقرار في المنطقة تبلور اتفاقات محددة ترمي إلى ازالة التوترات القائمة في منطقة أمريكا اللاتينية .

٦ - على هذا النحو مثلا تمثل اتفاقات اسكيبولاس بشأن اقرار السلم في أمريكا الوسطى دليلا ملموسا على رغبة حكومات المنطقة في الأمن والاستقرار الاقليميين .

٧ - وفي هذا الاطار ترى حكومة بيرو ضرورة أن يرتبط الأمن في منطقة أمريكا اللاتينية ارتباطا وثيقا بعمليات التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، ومن ثم ضرورة بحث الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والبيئية ، التي تشكل مع المسائل العسكرية الاطار الملائم لتنفيذ خطط محددة للأمن الاقليمي المتكامل .

٨ - ولهذا السبب ، ونظرا لأنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية دارت الغالبية العظمى من المنازعات المسلحة في العالم في بلدان نامية فإن للأمم المتحدة دورا أساسيا في التعريف العام والواسع للأمن ، يترك جانبا الخطط التقليدية التي كانت تستجيب لمراحل تم تجاوزها فعلا في العلاقات بين الدول ، ويعترف بالصلة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية .

٩ - ومن جهة أخرى تعلق حكومة بيرو أهمية كبرى على الاجراءات التي تقوم بها المنظمة ، من خلال الحملة العالمية لنزع السلاح ، من أجل نشر المعلومات عن نزع

السلاح . ومن الضروري أن توافق الدول الاعضاء على تعزيز الاعمال التي تقوم بها الامم المتحدة في هذا الميدان ، وذلك عن طريق تخصيص الموارد الكافية ، لان هذا يسهم بصورة كبيرة في التحديد المناسب لخصائص كل منطقة ومتطلباتها الخاصة في مجال نزع السلاح ، ويوجد أيضا صلة التكامل اللازمة التي يجب أن توجد بين الجهود الاقليمية والاطار العالمي لعمل منظمتنا من أجل نزع السلاح العام الكامل .

١٠ - وفي هذا الصدد ، تكتسب مراكز الامم المتحدة الاقليمية لنزع السلاح والسلم والتنمية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أهمية فريدة سواء في تنفيذ الاهداف الاساسية للحملة العالمية لنزع السلاح أو في التشجيع على عقد اجتماعات وحلقات اقليمية ترمي إلى تعزيز النشر الملائم لاهداف نزع السلاح العام الكامل وكذلك مناقشة الاجراءات التي يمكن أن تتخذها حكومات الدول المعنية لتنفيذ تدابير محددة للحد من التسلح ونزع السلاح في مناطقها .

تايلند

[الاصل : بالانكليزية]
[١٣ آب/أغسطس ١٩٩١]

١ - إن عقيدة حكومة تايلند الملكية هي عقيدة بطبيعتها . ومن ثم فإنه لا يخصص للقوات المسلحة سوى ميزانية تكفي لضمان استعدادها الضروري وقدرتها الضرورية على حماية السلامة الاقليمية لتايلند وسيادتها واستقلالها .

٢ - لقد خفضت حكومة تايلند الملكية تدريجيا في السنوات الاخيرة النسبة المئوية التي تخصصها لوزارة الدفاع في الميزانية السنوية الوطنية . ففي عام ١٩٨٣ خصصت حكومة تايلند الملكية ٢٠,٣٧ في المائة من الميزانية السنوية لوزارة الدفاع . وخفضت الميزانية المخصصة للدفاع في السنوات التالية إلى ١٨,٧١ في المائة في عام ١٩٨٤ ، والى ١٨,٤٦ في المائة في عام ١٩٨٥ ، والى ١٨,٠١ في المائة في عام ١٩٨٦ ، والى ١٧,٢١ في المائة في عام ١٩٨٧ ، والى ١٦,٩١ في المائة في عام ١٩٨٨ ، والى ١٥,٥٨ في المائة في عام ١٩٨٩ .

٣ - كما ترى تايلند أن نزع السلاح الاقليمي الفعال لا يمكن أن يتحقق إلّا بتخفيض حجم القوات المسلحة والميزانيات العسكرية لبلدان المنطقة . علاوة على ذلك ، يجب أن تكف الدول الخارجية عن تقديم المساعدة العسكرية والاسلحة إلى بلدان المنطقة .

تشيكوسلوفاكيا

[الأصل : بالانكليزية]
[٧ أيار/مايو ١٩٩١]

١ - تعتقد جمهورية التشيك والسلوفاك الاتحادية أن تدابير نزع السلاح الاقليمي يمكن أن تلعب دورا ايجابيا هاما في تعزيز السلم والاستقرار والأمن في مختلف المناطق وأن تكون تكملة ضرورية لاتفاقات أوسع ، وربما عالمية ، لنزع السلاح . ومن أمثلة هذا النوع من التدابير الاقليمية ذات الطبيعة الوقائية معاهدة تلاتيلولكو الخاصة بإعطاء أمريكا الجنوبية مركز المنطقة الخالية من الاسلحة النووية ومعاهدة راروتونغو بشأن إقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ .

٢ - وتعتبر تشيكوسلوفاكيا أن المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا هي ، بمعنى ما ، تدبيرا اقليميا من هذا القبيل ، وإن تكن هذه المعاهدة تشكل اتفاقا لقارة يتسم باهمية عالمية .

٣ - وتتابع تشيكوسلوفاكيا باهتمام خاص جميع المقترحات المتعلقة بنزع السلاح في كل جزء من أجزاء أوروبا . وهي تؤيد ، من حيث المبدأ ، الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في مختلف أجزاء أوروبا ، ولكنها تنطلق ، في الوقت نفسه ، من فكرة أن هذه المقترحات لا يجوز أن تضعف المساعي الرامية إلى حل أوروبي شامل لمشكلة الاسلحة النووية التكتيكية ، أو تطور عملية المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف بشأن مسائل نزع السلاح النووي الجوهرية .

٤ - وتأخذ تشيكوسلوفاكيا بالرأي القائل بأن التطورات في الخليج أكدت أن المقترحات الداعية إلى إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية والكيميائية في الشرق الأوسط صحيحه وأن إنشاء مناطق من هذا القبيل يكون إسهاما في تقليل المجابهة العسكرية عموما في تلك المنطقة ، ولاسيما في حالات الأزمات . ولذلك ، فإنها تؤيد الشروع في محادثات بشأن إقامة مثل هذه المناطق في الشرق الأوسط .

٥ - وتفترض تشيكوسلوفاكيا أن المبادرات الرامية إلى اعتماد تدابير لنزع السلاح الاقليمي يجب أن تأتي من البلدان الموجودة في المنطقة المعنية ، وأن يقوم بمناقشتها ديمقراطيا ممثلون من جميع الدول المعنية وألا تطبق أو تنفذ إلا بموافقة

هذه الدول . وحيثما أمكن ، يجب ألا تكون المبادرة التي تتخذها الدولة ذات طبيعة مغلقة وحصرية بل ينبغي أن تكون مفتوحة لانضمام الدول المهتمة الاخرى .

٦ - وإن تشيكوسلوفاكيا ، إذ تضع في اعتبارها الحالة الامنية في أوروبا وإمكانيات تطور عملية نزع السلاح في تلك القارة ، تنطلق من واقع أنه بعد انهيار الانظمة الشمولية في أوروبا الوسطى والشرقية وبعد زوال "الستار الحديدي" ظهرت ظروف جديدة ومخرج لحل مشكلة نزع السلاح في المنطقة الاوروبية . وتمثل الوضع الجديد أيضا أحداث مثل اتحاد المانيا من جديد ووضع ميثاق أوروبا الجديدة ، الذي أشرب عملية هلسنكي بمضامين جديدة ، وتوقيع المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، واعتماد وثيقة فيينا لعام ١٩٩٠ بشأن تدابير بناء الثقة والامن في أوروبا ، وإلغاء جميع الاجهزة والهياكل العسكرية التابعة لمعاهدة وارسو ، والخطوات التي اتخذها حلف شمال الاطلسي كي يتحول وفقا للمقصود في إعلان لندن ، والانسحاب الديناميي للقوات السوفياتية من أوروبا الوسطى ، وضم بلدان أوروبا الوسطى والشرقية إلى مجلس أوروبا .

٧ - ومن رأي تشيكوسلوفاكيا أن نهج الكتل في عملية نزع السلاح ، النهج الذي كان حتى الآن يشكل عقبة رئيسية أمام حل قضايا نزع السلاح ، قد بدأ هو الآخر ينحسر . والتعبير الواضح عن هذه الحقيقة تجلى في مفاوضات فيينا بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وتعزيز الثقة والامن في أوروبا . ففي تلك المفاوضات تعطلت الآلية التنسيقية لمعاهدة وارسو . ومن ثم فإن مفهوم عقد معاهدة بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا على أساس توازن القوى بين الكتلتين قد فقد قيمته .

٨ - وتشيكوسلوفاكيا مقتنعة بأن الحالة الحاضرة ، إلى جانب جوانبها الايجابية ، لها أيضا بعض السمات السلبية . فالتغيرات التي جرت في أوروبا الشرقية والوسطى أدت إلى عدم الاستقرار في بلدان المنطقة لاسباب سياسية واقتصادية وقومية وإثنية . ولم تُستبعد نهائيا إمكانية العودة إلى الحرب الباردة . وعلى الرغم من أن هذا السيناريو ليس مما لا يمكن تجنبه فإنه يظل سببا جديا للقلق فيما يتعلق بالتطورات المقبلة في البلدان التي كانت سابقا أطرافا في معاهدة وارسو .

٩ - لذلك ، تبذل تشيكوسلوفاكيا جهودا من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي والعسكري والاقتصادي في المنطقة الاوروبية ، إذ من شأن ذلك أن ييسر :

التصديق على المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية وتنفيذها ؛

النجاح في تنفيذ وثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الامن والثقة في أوروبا ؛

متابعة النظر في المسائل الموضوعية في فيينا بشأن المفاوضات المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية والمتعلقة بتدابير بناء الثقة والامن ، وتشغيل مركز منع النزاعات تشغيلا كاملا ؛

القيام في اجتماع المتابعة في هلسنكي بوضع واعتماد ولاية للمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح وبتدابير بناء الثقة والامن في أوروبا على أساس مشاركة جميع الدول الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا البالغ عددها ٣٤ دولة ؛

مواصلة واختتام مفاوضات "الاجواء المفتوحة" ، التي من شانها أن تكون خطوة هامة في طريق تعزيز الوضوح والتنبؤية في الانشطة العسكرية ؛

إجراء تخفيض كبير ، أو ربما الإزالة الكاملة ، للإمكانات النووية التكتيكية في أوروبا ، مما يستلزم الشروع بسرعة في محادثات بهذا الشان بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية .

١٠ - وتدعو تشيكوسلوفاكيا إلى تعزيز الهياكل الثنائية والمتعددة الاطراف في المجالات السياسية والاقتصادية والانسانية والبيئية . وتتفاوض جمهورية التشيك والسلوفاك الاتحادية حاليا مع جمهورية المانيا الاتحادية والاتحاد السوفياتي وجمهورية بولندا وجمهورية هنغاريا . وهي تقوم برفع درجة الاتصالات مع حلف شمال الاطلسي بهدف الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من آليات الامن القائمة . ونحن نود أيضا أن يرصد اتحاد أوروبا الغربية والاتحادات الاوروبية المخاطر التي تنجم من عدم إمكانية التنبؤ بما قد يحدث من تطورات في أوروبا ، ومن التهديدات التي تتعرض لها أوروبا من الخارج .

١١ - وتعمل تشيكوسلوفاكيا من أجل تحقيق أمن شامل لاوروبا كلها ، أمن لمصلحة البلدان الاوروبية كلها . وبناء على ذلك ، تقوم بخطوات لزيادة تعزيز الهياكل السياسية لآليات مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وانسجاما مع أهداف ومبادئ الميثاق ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، اقترحت تشيكوسلوفاكيا إقامة لجنة أمن

أوروبية تضم الدول المشتركة في عملية هلسنكي على أن تكون هذه اللجنة محفلا دائما للنظر في المسائل المتعلقة بأمن القارة .

١٢ - وتؤمن جمهورية التشيك والسلوفاك الاتحادية بأن تعزيز الاستقرار والامن وتطوير عملية نزع السلاح في أوروبا هو في مصلحة السلم والامن في العالم أجمع .

الصين

[الاصل : بالصينية]
[٢٣ أيار/مايو ١٩٩١]

آراء حكومة جمهورية الصين الشعبية في نزع السلاح الاقليمي

١ - دأبت الصين على انتهاج سياسة خارجية مستقلة تتسم بالسلم ، وتقف إلى جانب إقامة نظام جديد للعلاقات الدولية مبني على ميثاق الامم المتحدة ومبادئ التعايش السلمي الخمسة . وفي سبيل الحفاظ على السلم والامن في العالم وتعزيز الهدوء والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتشجيع عملية نزع السلاح ، اتخذت الصين عددا من التدابير العملية ، من بينها مفاوضاتها مع الاتحاد السوفياتي بشأن نزع السلاح على طول الحدود الصينية السوفيتية وبناء الثقة في الميدان العسكري .

٢ - وبالاستناد إلى الاتفاق الذي تم التوصل اليه في اجتماع القمة بين الصين والاتحاد السوفياتي المعقود في أيار/مايو ١٩٨٩ ، عقد الجانبان الصيني والسوفياتي جولتين من المفاوضات على التوالي ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ في بيجين ، وفي شباط/فبراير ١٩٩٠ في موسكو ، بشأن التخفيض المتبادل للقوات المسلحة على طول الحدود الصينية السوفياتية وبناء الثقة في الميدان العسكري . وفي أثناء الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الصيني لي بنغ للاتحاد السوفياتي في نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، وقع وزيرا خارجية البلدين في موسكو الاتفاق بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن المبادئ التوجيهية للتخفيض المتبادل للقوات العسكرية على طول الحدود الصينية السوفياتية وبناء الثقة في الميدان العسكري ، واتفق الجانبان ، بناء على مبدأ المساواة في الامن ، على وجوب تخفيض القوات العسكرية للبلدين على طول الحدود إلى أدنى مستوى يتناسب مع العلاقات العادية وعلاقات حسن الجوار بين البلدين ، بحيث يكون لدى قوات الجانبين على طول

الحدود قدرات دفاعية فقط وليس قدرات هجومية ؛ وكذلك على وجوب وضع عدد من تدابير بناء الثقة لزيادة الثقة المتبادلة في الميدان العسكري والحفاظ على الهدوء والاستقرار على الحدود الصينية السوفياتية .

٣ - وتنفيذا لهذا الاتفاق ، عقد الدبلوماسيون الصينيون والسوفيات والخبراء العسكريون ثلاث جولات من المفاوضات بشأن نزع السلاح ، الاولى من أيلول/سبتمبر حتى تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ في الاتحاد السوفياتي ، والثانية من تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه في الصين والثالثة في نيسان/ابريل ١٩٩١ في الاتحاد السوفياتي . ولا تزال الجولة الثالثة معقودة .

فنلندا

[الاصل : بالانكليزية]
[٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩١]

[للإطلاع على رد فنلندا ، انظر الوثيقة A/46/333] .

نيوزيلندا

[الاصل : بالانكليزية]
[١٢ تموز/يوليه ١٩٩٠]

١ - استضافت حكومة نيوزيلندا ندوة عن أمن المحيط الهادئ في مدينة ويلينغتون من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٩٠ . وكان أول من أشار فكرة الندوة أعضاء حركة السلم في نيوزيلندا ، ثم أنضجها وزير نزع السلاح والحد من الاسلحة ، الأونرابل فران وايلد .

٢ - وكان المقصود بالندوة أن تهيىء محفلا لمناقشة أمن منطقة المحيط الهادئ ، بما في ذلك نزع السلاح ومواضيع الأمن في المنطقة ، والمسائل الاقتصادية والبيئية التي تمس منطقة المحيط الهادئ وخيارات المستقبل بالنسبة إلى هذه القضايا .

٣ - وكانت الندوة ناجحة للغاية في تسهيل قيام تبادل مفيد للآراء ، إذ شاركت فيها مجموعة متنوعة من المتحدثين من منطقة المحيط الهادئ الاوسع ، ومنهم أكاديميون ومناضلون ومعلقون خبراء .

٤ - وتؤيد نيوزيلندا تأييدا كاملا عمل مركز الامم المتحدة الاقليمي للسلم ونزع السلاح في كاتماندو ، وقد شاركت قبل ذلك هذا العام في المحادثات التي أجراها المركز بشأن تدابير بناء الثقة . وأكدت نيوزيلندا تأييدها المستمر لاستخدام تدابير بناء الثقة حيث تكون التوترات العسكرية شديدة في أي بقعة من بقاع العالم ، وساهمت في المناقشات المتعلقة بتدابير بناء الثقة التي قد تنطوي على فائدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ .

٥ - وتعتقد نيوزيلندا أن أحد محاور التركيز النافعة للمركز خلال السنة القادمة هو تهيئة مناخ اقليمي يمكن فيه استنباط تدابير نافعة لبناء الثقة . ولعل المركز هو المكان المناسب الوحيد لمناقشة هذه الانواع من القضايا .

- - - - -